قرار

الموضوع: تحسين التعاون الدولي وتعزيز تبادل المعلومات بشأن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمعة في دورتها الـ 81 في روما (إيطاليا) في الفترة من 5 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2012،

نظرا لأهمية التراث الثقافي بالنسبة إلى جميع البلدان، ولمدى ضعفه بشكل خاص في خلال الأزمات،

وإذ تحيط علما بالتحدي المتنامي الذي يشكله الاتجار غير المشروع بجميع أنواع الأعمال الفنية والآثار،

وعلماً منها بالكميات الضخمة من مبيعات الأغراض الثقافية، وبالأرباح المتأتية عن تلك المبيعات، وبالخطر الناجم عن الأغراض ذات المنشأ غير المشروع،

وإذ تشير إلى القرارين اللذين سبق للجمعية العامة أن اتخذتهما وهما:

- AGN/64/RES/5، بيجينغ، 1995: إحالة المعلومات عن الأعمال الفنية المسروقة
- AGN/64/RES/6، بيجينغ، 1995: الممتلكات الثقافية المسروقة،

وإذ تعترف بأن تلقي وتبادل المعلومات على أساس منتظم يعتبر عاملاً حاسما في التعرف إلى المجرمين وتعطيل عمل الشبكات الإجرامية الضالعة في الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي على كل من الصعد الدولي والإقليمي والوطني،

وإذ تنوّه بأن أنشطة الإنتربول في هذا المجال المتخصص – ولاسيما تقديم الدورات التدريبية المتخصصة وعقد المؤتمرات وإنشاء أفرقة عاملة وإتاحة قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة وتنسيق العمليات – هي أنشطة هامة بالنسبة إلى أوساط أجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم في عملها على حماية التراث الثقافي،

وإذ تشجع البلدان الأعضاء على أن تعتبر مكافحة الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي من أولويات إنفاذ القانون بما يضمن تقديم تقارير منتظمة عن الجريمة الفنية إلى الأمانة العامة، وفقا لنظام الإنتربول لمعاملة البيانات، وذلك لغرض إدخال البيانات، والتحليل الجنائي، والعمليات المحددة الأهداف وتوفير التدريب المخصص، ودعم جهود الإنتربول في التصدي لهذا النوع من الجرائم،

وإذ تشجع البلدان الأعضاء على أن تعتبر مكافحة الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي من أولويات إنفاذ القانون بما يضمن تقديم تقارير منتظمة عن الجريمة الفنية إلى الأمانة العامة وذلك لغرض إدخال البيانات، والتحليل الجنائي، والعمليات المحددة الأهداف وتوفير التدريب المخصص، ودعم جهود الإنتربول في التصدي لهذا النوع من الجرائم،

تطلب من البلدان الأعضاء أن تتحقق بانتظام من الممتلكات الثقافية المضبوطة أو المعروضة للبيع في ظل ظروف مريبة ومقارنتها بقواعد البيانات ذات الصلة، بما في ذلك قاعدة بيانات الإنتربول الحالية للأعمال الفنية المسروقة، وأن تروِّج في أوساط الهيئات والكيانات المعنية الأخرى للوصول المفتوح إلى شبكتها؛

تشجع البلدان الأعضاء، في ضوء نجاح العرض الإيطالي المقدم إلى المفوضية الأوروبية الهادف إلى تحديث قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية، على القيام بالخطوات التحضيرية اللازمة على المستوى الوطني، مثل الإبلاغ عن حالات سرقة القطع الفنية، بحيث تسجَّل هذه الحالات بصورة منهجية ومباشرة في قاعدة بيانات الإنتربول المحدَّثة للأعمال الفنية.

اعتُمد